



لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الثالثة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2016</p>
<p>كلمة السيد PATRICK CARON، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية</p>

السيدة رئيسة اللجنة، سعادة السفيرة قرناس
السيد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، جوزيه غرازيانو دا سيلفا،
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، Kanayo Nwanze،
السيدة مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، Elisabeth Rasmusson،
عزيزتي Deborah،
معالي الوزراء،
أصحاب السعادة،
السادة ممثلو البلدان،
أصحاب المصلحة المتعددون في لجنة الأمن الغذائي العالمي،
سيداتى وسادتي،

أود الإعراب عن شكري لك سيدتي الرئيسة، لإعطائي الكلمة.

كما نعلم وتعلمون، يشكّل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، إطاراً تاريخياً لتناول مسألة التنمية المستدامة وتغير المناخ. وتعتبر هذه الجلسة الافتتاحية فرصة لندرس كيف يمكن لعملنا في اللجنة أن يساهم في هذا الزخم المشوق للغاية.



mr972

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

تناول التقرير الثالث لفريق الخبراء حول تغير المناخ في عام 2012 بصورة مباشرة مسألة تغير المناخ وتأثيراته في الأمن الغذائي، فيما تناولتها بصورة غير مباشرة تقارير سابقة لفريق الخبراء، بما فيها التقارير حول تقلب الأسعار في عام 2011 وحول الوقود الأحفوري (عام 2013) وتقرير العام الماضي حول المياه.

وبالمثل، احتلت التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة مكانة مركزية في معظم تقارير فريق الخبراء. فإن التقريران حول الحماية الاجتماعية (2012) وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (2013) قد تناولوا مباشرة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستدامة فيما أن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية قد احتل مكانة مركزية في التقارير حول حياة الأراضي (2011) والفاقد والمهدر من الغذاء (2014) والمياه في العام الماضي.

تتناول تقارير عدة لفريق الخبراء مسألتها الاستدامة وتغير المناخ من وجهة نظر قطاعية كذلك، مثل التقرير بشأن المصايد المستدامة وتربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الذي أطلق في عام 2014. أما تقرير التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ الذي سيقدم بعد ظهر اليوم فيسلط الضوء أولاً على ضرورة تحسين كفاءة الموارد، وثانياً تعزيز القدرة على الصمود، وثالثاً ضمان المسؤولية/الإنصاف الاجتماعيين ولكن بطريقة متكاملة. ولا يزال من المتوقع صدور التقرير بشأن الحراجة المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في عام 2017.

والحقيقة أن كافة تلك التقارير قد أبرزت بصورة متسقة الأواصر الوثيقة بين الزراعة ونظم الأغذية والبيئة وتغير المناخ والرفاه والإنصاف والعدل الاجتماعيين والصحة البشرية والبيئية والطاقة والاستقرار السياسي. وهي تدعو إلى تغييرات أساسية في كل من الزراعة ونظم الأغذية من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية. ومن شأن التغييرات من هذا الحجم أن تشكل وسيلة قوية حتى للتعاطي مع خطة 2030 بكاملها وللتصدي للفشل الذي تفضلت بالإشارة إليه حضرة الدكتور غرازيانو دا سيلفا.

وبالارتكاز على كل ذلك العمل، يبقى فريق الخبراء مستعد ليقدم، عند المقتضى، التحليل والمشورة العلميين القائمين على المعارف من أجل تنفيذ هذه الخطة العالمية.

لننظر أيضاً إلى المساهمات المقبلة لفريق الخبراء في أعمال اللجنة.

ففي أعقاب المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي عقد في روما قبل سنتين، واعتماد خطة 2030 العام الماضي، فيما يتعلق خصيصاً وليس حصراً بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة الذي سيقوم المنتدى السياسي رفيع المستوى باستعراضه العام المقبل في نيويورك، طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء إعداد تقرير بشأن التغذية ونظم الأغذية ليقدم في أكتوبر/تشرين الأول 2017، بحسب ما ذكرنا سيدتي الرئيسة. يحرز فريق المشاريع التابع لفريق الخبراء تقدماً جيداً وجميعكم مدعوون إلى المساهمة في المشاورة الإلكترونية المفتوحة بشأن النسخة صفر التي ستبدأ بعيد اختتام أسبوع الجلسات العامة هذا.

من أجل إبلاغ برنامج العمل المقبل متعدد السنوات للجنة، طلب إلى الفريق كذلك أن يصدر بحلول 2017 مذكرة أخرى حول القضايا الحرجة والناشئة للأمن الغذائي والتغذية. وسوف تدرج هذه العملية الثانية في الإطار الشامل لخطة عام 2030.

وقد وجه فريق الخبراء دعوات مباشرة إلى ما يقارب 200 مؤسسة علمية حول العالم للمشاركة في هذا العمل الذي يقضي بتحديد القضايا الحرجة والناشئة. وقد تم إطلاق عملية استفسار إلكترونية مفتوحة كذلك هذا الصيف. ومن أجل تعزيز شمولية العملية، وبناء على ما طلبه بعض أصحاب المصلحة، تقرر تمديد المهلة الأخيرة لعملية التشاور حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول.

أود أيضاً شكر كافة العلماء وأصحاب المصلحة الضالعين في عمل فريق الخبراء. فإن جهودهم قد عززت قناعاتي بأن المعرفة العلمية والمعارف المتنوعة، بالإضافة إلى أهميتها في تصميم التكنولوجيات، هي مكونات أساسية في تسليط الضوء على نقاط الاختلاف وتنوير الجدل السياسي وتحديد المسائل الحرجة والناشئة التي سيتوجب التصدي لها في المستقبل القريب. فإن عام 2030 ليس ببعيد.

وأود أن أخص بالشكر كذلك شركاء الموارد لحساب الأمانة الخاص بالفريق منذ عام 2010: أي أستراليا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وآيرلندا والنرويج وروسيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

شكراً على الاهتمام والدعم، سيدتي الرئيسة، وشكراً للجميع.